

واقع و آفاق التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA)

Reality and prospects of financial technology in the Middle East and North Africa

د.تحانوت خيرة

جامعة البليدة 2

تاريخ الارسال: 2018/01/29 ، تاريخ القبول: 2018/02/22 ، تاريخ النشر: 2018/06/30

ملخص:

بالرغم من بدايتها المتأخرة، استطاعت التكنولوجيا المالية في السنوات الأخيرة أن تحقق رواجاً كبيراً؛ في كثير من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هذه الأخيرة تسعى جاهدة لتعزيز الاحتواء المالي والنمو الشامل وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على توفير الخدمات المالية لأكبر شريحة من السكان. تهدف هذه الورقة إلى تسليط الضوء على واقع استخدام التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وكذلك التنبؤ بمستقبلها في المنطقة

الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا المالية، الشركات الناشئة، الدول العربية.

Résumé :

Malgré ses débuts tardifs, la technologie financière a gagné de l'ampleur ces dernières années; Dans beaucoup de pays du Moyen-Orient et de l'Afrique du Nord, ces derniers s'efforcent de promouvoir l'inclusion financière, la croissance globale et la diversification de l'activité économique grâce à des innovations qui aident à fournir des services financiers à la plus grande partie de la population. Cet article met en évidence la réalité de l'utilisation de la technologie financière au Moyen-Orient et en Afrique du Nord et essaie de prédire son avenir dans la région.

Mots clés : Technologie financière, entreprises émergentes, les pays Arabes.

Abstract :

Despite its late beginning, Financial technology in the last years has been gaining popularity in a lot of countries of the Middle East and North Africa, these ones strive to promote financial inclusion, overall growth and diversification of economic activity through innovations that help providing financial services to a largest segment of the population.

This paper aims to highlight the reality of the use of financial technology in the Middle East and North Africa and tries to predict its future in the region.

Keywords: Financial Technology, Emerging Companies, Arab Countries.

مقدمة :

توصف التكنولوجيا المالية على أنها تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية . تتميز هذه التكنولوجيا بأنها أسرع وأرخص وأسهل ويمكن لعدد أكبر من الأفراد الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات ناشئة . الشركات الناشئة هي شركات صغيرة حديثة العهد تهدف إلى التوسع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة، وذلك من خلال تقديم عروض ذات قيمة . وبالتالي فإن الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة وحديثة تعد بتحسين الخدمات المصرفية للأفراد والشركات، بالتعاون أو المنافسة مع مقدمي الخدمات المالية القائمين.

ومن شأن التكنولوجيا المالية التصدي لعرافيل الشمول المالي وتنويع النشاط الاقتصادي من خلال الابتكارات التي تساعد على تقديم الخدمات المالية للشريحة الكبيرة من السكان التي لا تتعامل مع الجهاز المصرفي، وتسهل إتاحة مصادر التمويل البديلة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتستطيع التكنولوجيا المالية أيضا أن تسهم مساهمة كبيرة في تحقيق الاستقرار المالي من خلال استخدام التكنولوجيا في ضمان الامتثال للقواعد التنظيمية وإدارة المخاطر، ويمكنها تيسير التجارة الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج بتوفير آليات تتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة للمدفوعات العابرة للحدود، كما يمكن أن يؤدي استخدام وسائل الدفع الإلكترونية إلى رفع كفاءة عمليات الحكومة . ولإطلاق هذه الإمكانيات، ينبغي إجراء المزيد من الإصلاحات لسد الفجوات في الأطر المعنية بالقواعد التنظيمية وحماية المستهلك والأمن المعلوماتي فضلا على تحسين بيئة الأعمال ، والبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتوعية المالية .

(1) مفهوم التكنولوجيا المالية :

مصطلح التكنولوجيا المالية أو Financial technology تم اختصارها في FinTech يمكن أن تنطبق على أي ابتكار في كيفية تعامل الناس مع الأعمال في المدفوعات، التحويلات المالية ، المحافظ الإلكترونية... من اختراعات الكترونية للتعامل مع الأموال إلى السجلات الحسابية الرقمية. منذ ثورة الإنترنت و الهاتف النقال ، نمت التكنولوجيا المالية بشكل متفجر، و FinTech التي أشارت في الأصل إلى تكنولوجيا الكمبيوتر المطبقة على المكتب الخلفي للبنوك أو الشركات التجارية .

FinTech هي عبارة عن تكنولوجيا مالية تصف قطاع الخدمات المالية الناشئة في القرن ال 21. وفي الأصل ، ينطبق المصطلح على التكنولوجيا المطبقة على المؤسسات المالية الاستهلاكية والتجارية. منذ نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، توسع هذا المصطلح ليشمل أي ابتكارات تكنولوجية في القطاع المالي، بما في ذلك ابتكارات في مجال محو الأمية المالية والتعليم، والخدمات المصرفية للأفراد، والاستثمار، وحتى العملات المشفرة.¹

(2) أهمية التكنولوجيا المالية :

تسهم التكنولوجيا المالية حاليا في تحويل مشهد الخدمات المالية . والتكنولوجيا المالية ليست جديدة، إنما مرت بعملية متواصلة من الابتكار والتطور امتدت على مدار قرون. ومع هذا، فقد أدى التقدم التكنولوجي السريع وتفضيل العملاء للقنوات الرقمية إلى تسهيل اعتماد نماذج عمل جديدة ودخول شركات غير مالية أسرع حركة (الاتصالات والتكنولوجيا) في المعادلة لتقديم "خدمات ذات صلة بالأعمال المصرفية "إلى العملاء في المجالات الرئيسية لعمل الجهاز المصرفي، بما

¹ الفصل الخامس ، إطلاق إمكانيات التكنولوجيا المالية في منطقتي الشرق الأوسط و شمال افريقيا وأفغانستان وباكستان والقوقاز
آسيا الوسطى، أنظر الموقع : <https://www.imf.org/~media/Files/Publications/.../Arabic/Chapter5-Arabic.ashx?la:>

فيها مدفوعات التجزئة والجملة، وعلاقات العملاء، وتقديم الائتمان، وتعبئة رأس المال المساهم، بالإضافة إلى البنى التحتية للأسواق المالية، وإدارة الثروات والتأمين.¹

وتوفر التكنولوجيا المالية فرصا هائلة، كإخفاض التكاليف التي يتحملها العملاء، والدفع الفوري، وتوفير مزيد من الخيارات وتيسير الخدمات. ومن شأن التكنولوجيا المالية تيسير فرص الحصول على التمويل للأفراد وأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذين يفتقرون للخدمات المصرفية الكافية، ومن ثم تحقيق نمو أعلى وأكثر احتواء لجميع شرائح السكان. وبوسع الحكومات استخدام المنصات الرقمية لرفع كفاءة العمليات الحكومية في تحصيل الإيرادات والدفع. وبإمكان البنوك الاعتماد على الوسائل التكنولوجية في رفع الكفاءة، وتقوية إدارة المخاطر، وتعزيز الامتثال للنظم والقواعد.

(3) انتشار التكنولوجيا المالية على المستوى العالمي:

حققت الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية نموا سريعا في الخمس سنوات الماضية، وتشير التوقعات إلى استمرار نموها بقوة. فقد ارتفعت قيمة الاستثمارات في التكنولوجيا المالية بما يزيد على عشرة أضعاف في الفترة بين 2012 و 2015. ورغم أن دمج المؤسسات العاملة في قطاع التكنولوجيا المالية في الولايات المتحدة أدى إلى حدوث تراجع في الاستثمارات العالمية في 2016، فقد استمر النمو في مناطق أخرى، ومنها منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وسجلت الاستثمارات ارتدادا إيجابيا قويا في النصف الأول من عام 2017.²

ورغم أن النظام البيئي للتكنولوجيا المالية لا يزال طور النمو في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، والقوقاز وآسيا الوسطى، فإن اعتماد هذه التكنولوجيا المالية يكتسب زخما كبيرا بين البنوك القائمة وغيرها من الشركات. وقد اتخذت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان خطوات أكبر نسبيا مقارنة بمنطقة القوقاز وآسيا الوسطى نحو تطوير نظامها البيئي للتكنولوجيا المالية، وإن كانت الاستثمارات لا زالت مركزة في عدد قليل من البلدان.

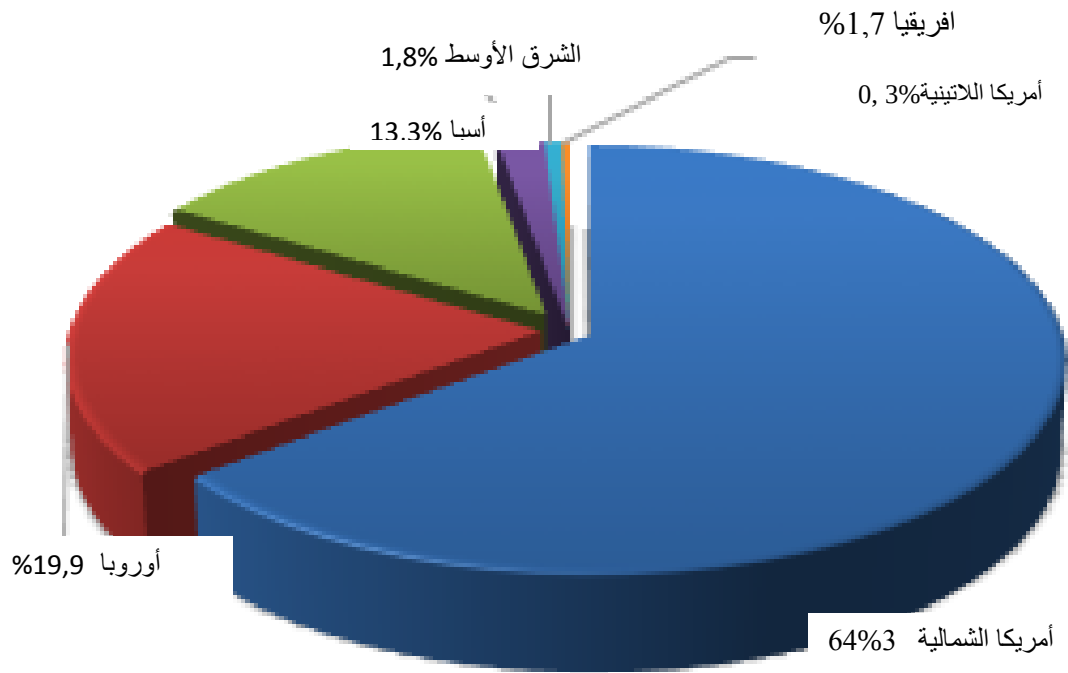
وتقوم الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان بدور رائدا في تعزيز ابتكارات التكنولوجيا المالية، بينما جاءت مشاركة الشركات الدولية العاملة في مجال التكنولوجيا المالية لتعطي دفعة أكبر في هذا الاتجاه.³

¹ مرجع سابق، ص 6.

² KPMG Report 2017

³ يشمل الدعم الحكومي إنشاء صناديق التطوير، والحاضنات والمعجلات، والحيز التنظيمي. وإضافة إلى ذلك، هناك ما يزيد على 20 شركة مبتدئة من أستراليا وأوروبا والولايات المتحدة وبلدان أخرى أصبحت متواجدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

الشكل رقم 01 : الاستثمارات العالمية في التكنولوجيا المالية من 2010 إلى غاية 2014



المصدر : تقرير ITA Fintech Market Report, 2016

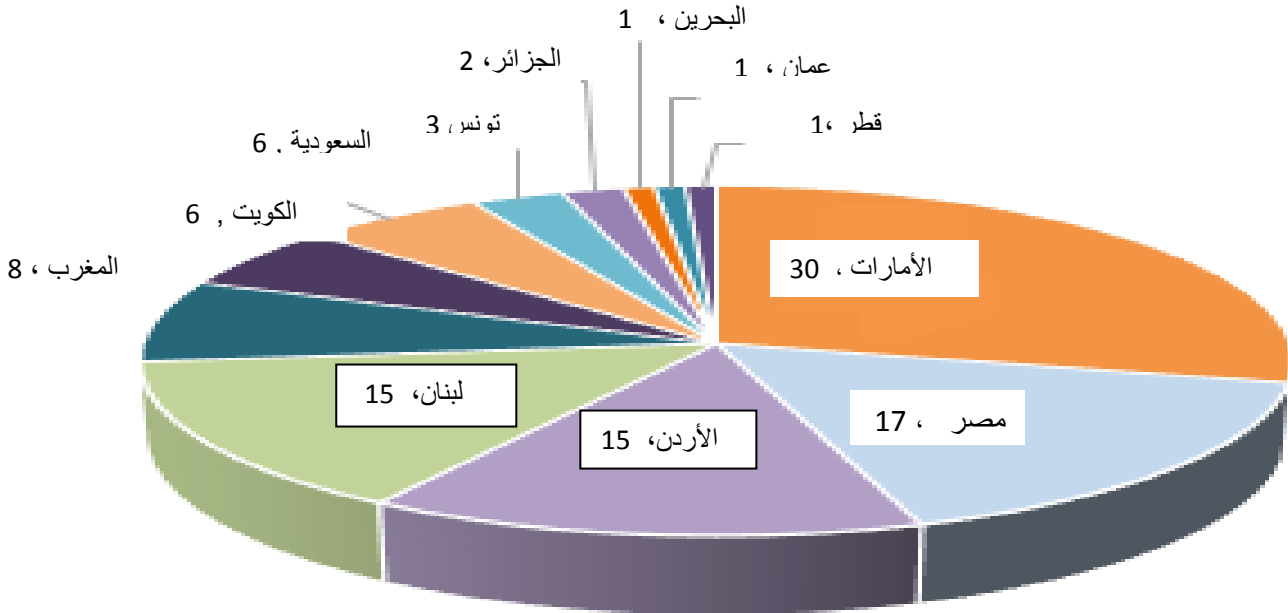
وفي مسح أجرى مؤخرا شمل 12 بلدا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان ¹ تتضح زيادة عدد الشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا المالية بمقدار سبعة أضعاف منذ عام 2009 ، وتركزت استثماراتها في مصر والأردن ولبنان والإمارات العربية المتحدة .

وقد نشأت هذه الشركات المبتدئة جنبا إلى جنب وفي إطار من المنافسة مع البنوك، التي تستعين كذلك بالتكنولوجيا الرقمية للانتقال إلى نماذج العمل الأكثر تركيزا على العملاء . وبينما لا يزال تغلغل الإنترنت محدودا في بعض البلدان أكثر من غيرها (جيبوتي ومصر والاق وباكستان والصومال والسودان)، دخلت شركات الاتصالات إلى أسواقها وتباشر حاليا تقديم خدمات الدفع عن طريق الأجهزة المحمولة . وفي منطقة القوقاز وآسيا الوسطى، لا تزال البنوك حتى الآن هي المستثمر الرئيسي في الخدمات المالية الرقمية . ²

¹ WAMADA 2014 .

² ADB report 2014

الشكل رقم 02 : عدد شركات التكنولوجيا المالية المبتدئة في الدول العربية



المصدر: WAMDA Research Lab, 2016

وتشكل قطاعات حلول الدفع والإقراض الجانب الأكبر من الاستثمارات في التكنولوجيا المالية في المنطقتين، تماشياً مع الاتجاهات العامة العالمية. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، تصل نسبة الشركات المبتدئة العاملة في مجالي الدفع والإقراض إلى 50% ومع هذا، لا تزال المعاملات النقدية مهيمنة، وتظل التكنولوجيا المالية قناة صغيرة نسبياً لحصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل.¹

(4) دوافع استخدام التكنولوجيا المالية في الدول العربية :

هناك العديد من الأسباب و الدوافع التي جعلت اللجوء إلى التكنولوجيا المالية حتمية وليست اختيارية و التي سنحاول فيما يلي تعدادها و تبريرها ببعض الإحصائيات:

¹ يشمل الدعم الحكومي إنشاء صناديق التطوير، والحاضنات والمعجلات، والحيز التنظيمي. وإضافة إلى ذلك، هناك ما يزيد على 20 شركة مبتدئة من أستراليا وأوروبا والولايات المتحدة وبلدان أخرى أصبحت متواجدة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان.

1-4) عدم امتلاك شريحة كبيرة من الأفراد لحساب مصرفي :

يعتبر العدد الكبير من المواطنين الذين لا يستخدمون الخدمات المصرفية عائقاً أمام الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية التي تبحث عن تحسين الخدمات لعملاء البنوك. فمن دون حساب مصرفي، لا يمكن الحصول على سجلّ ائتماني ولا يمكن التحقق من الشخصية، ولن يكون هناك مشاركة من المؤسسات المالية القائمة.

انتشار الإقصاء المالي Financial exclusion (عدم حصول الناس على خدمات مالية) بشكل واسع يعود بكلفة مرتفعة على كلٍّ من الأفراد والحكومات على حد سواء . وفي حين يسعى الناس بشكل متزايد إلى استخدام بعض أشكال الخدمات المالية، فإنّ المفتاح الأساسي للتحقيق ذلك هو التكنولوجيا.

مع تزايد استخدام الإنترنت في جميع جوانب الحياة، وازدياد نسب انتشار الهواتف الذكية بثلاثة أضعاف تقريباً في خارج دول مجلس التعاون الخليجي، من المتوقع ازدياد الحاجة إلى حلول المدفوعات الرقمية. فالشركات الناشئة تقدّم خدماتها إلى شرائح العملاء التي يصعب على البنوك التقليدية الوصول إليها، مثل المناطق الريفية. والبنوك بات عليها إعطاء اهتمام أكبر بالابتكار، وهي تعمل على مواجهة هذا التحدي عادةً من خلال الشراكات. وشركات الاتصالات تحاول تكرار النموذج الكيني (إم -بيزا M-pesa) لتحويل الأموال عبر الهاتف المحمول البسيط.¹ تشجّع هذه الجهود على إطلاق الشركات الناشئة - ليس فقط في مجال المدفوعات ولكن أيضاً في مجال الاستثمارات المتناهية الصغر و التأمين المتناهي الصغر، والتحويلات المالية.²

2-4) انخفاض نسبة القروض التي تستفيد منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يمثّل إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة 8 % من القروض الائتمانية التي تقدّمها البنوك العربية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مقارنة بنسبة 18 % في الدول متوسطة الدخل على مستوى العالم. وهذا بالرغم من الدور الهام الذي تلعبه المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المنطقة - حيث تشكّل بين 80 % و 90 % من جميع المؤسسات المسجلة، وتوفر 20 % إلى 40 % من جميع وظائف القطاع الخاص.³

منصات الإقراض المباشر والتمويل الجماعي للمشاريع الاجتماعية والإبداعية أثبتت شعبيتها في دول المنطقة. ولكن من المثير للاهتمام أنّ إقراض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، يعتبر نادراً جداً في دول مجلس التعاون الخليجي (شكل 03) بحيث يعود الأمر إلى التقارير المالية الضعيفة التي تقدّمها هذه المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والملكية الغير الواضحة، والافتقار إلى سجلّ مركزي للضمانات المصرفية، وعدم وجود هيئات للائتمان.⁴ وبالتالي تعد منصات الإقراض المباشر بالاستفادة من الخوارزميات والبيانات الكبيرة طرق جديدة لتمويل الشركات الصغيرة .

¹ The Economist, 2013: Why does Kenya lead the world in mobile money? <http://tinyurl.com/o59nw6t>.

² MICROFINANCE GATEWAY التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط و شمال افريقيا

https://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/.../ar_fintechmena_wamda.pdf

³ World Bank, 2012: SMEs Job Creation in the Arab World. <http://tinyurl.com/zq22f39>

⁴ The World Bank, 2014: Why supporting Small and Medium Enterprises in the Gulf is Different.

<http://tinyurl.com/joejgk5>

(3-4) انخفاض ولاء العملاء لبنوكهم :

تزداد رغبة عملاء البنوك في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الحصول تجربة مصرفية رقمية. وبالإضافة إلى الدراسات العالمية 13 والإقليمية 14 التي تشير إلى انخفاض ولاء العملاء للبنوك، كشفت دراسة أجرتها " يوجوف " YouGov " نيابة عن " بيفورت " على 1,429 عميل مصرفي، أن 47 % من عملاء البنوك أظهروا اهتماماً باستخدام الخدمات التي تقدمها الشركات الجديدة في مجال المدفوعات والإقراض والاستثمار .

وبالرغم من أن البنوك والمؤسسات المالية تشكّل 49% من أكبر الشركات العربية، تعاني معظم هذه الشركات من صعوبة مجاراة هذا التوجّه المتسارع . وأظهرت دراسة أجرتها " ومضة " على 120 مدير تنفيذي في المنطقة أن القطاع المصرفي هو القطاع الأقل تحوفاً من حدوث أي تغيير كبير محتمل في مجاله.¹

(4-4) مساهمة التكنولوجيا المالية في انتشار التجارة الإلكترونية:

تم وضع دول الخليج العربي في تصنيف أعلى بكثير مقارنة بباقي دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فيما يتعلق بالاندماج أو الشمول المالي Financial inclusion . يتوافق ذلك مع انتشار الهواتف الذكية في تلك الدول بشكل كبير، بالإضافة إلى واحد من أعلى معدلات الناتج المحلي الإجمالي للفرد في العالم .

تضمّ الشركات الناشئة ذات القيمة الكبيرة في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الكثير من الشركات العاملة في مجال التجارة الإلكترونية، وتعتبر « Souk .com » سوق.كوم من الشركات التي تصبح "يونيكورن" (أي تصل قيمتها إلى أكثر من مليار دولار) ، ويزور موقعها الإلكتروني 34 مليون زائر فريد كل شهر².

وبالرغم من المساهمة النسبية للتجارة الإلكترونية في إجمالي الناتج المحلي في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أنها تعتبر أقل بخمس مرات مقارنة مع الدول الأخرى ذات الدخل المرتفع. يرجع السبب جزئياً في ذلك إلى تفضيل العملاء خيار الدفع عند الاستلام حتى لو كانوا يمتلكون بطاقات ائتمان وبطاقات الخصم.

تلعب التكنولوجيا المالية دوراً أساسياً هنا، فهي تساهم في تحسين التجارة الإلكترونية والاستفادة من نموها - والذي يتوقع أن يصل إلى أربعة أضعاف ما كان علي في عام 2015 ليناهز 20 مليار دولار بحلول عام 2020.³ نوعية الخدمات التي تقدمها الشركات الناشئة فيما يتعلق بالسرعة والأمان والسهولة، بما في ذلك خدمات التقسيط ستحت العملاء على الاعتماد على هذه الخدمات وبالتالي تعزيز نمو الاقتصاد الرقمي. كما أن الشركات التقليدية أصبحت تهتم أكثر بحلول المدفوعات مثل : خطوط الطيران والفنادق وشركات الاتصالات، سعياً إلى تقديم خدماتها بصورة رقمية.

(5-4) سعي الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية إلى عقد شراكات مع شركات كبرى :

تواجه التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا صعوبة في الانطلاق، وذلك بسبب القوانين القديمة، وعدم توافر الكفاءات المتخصصة المستعدة لترك وظائفها والدخول في رحلة ريادية غير واضحة المعالم، بالإضافة إلى صعوبة التوسع في الأسواق الصغيرة والمجزأة في المنطقة. حيث بدأت الدفعة الأولى من الشركات الناشئة في مجال

¹ الفصل الخامس ، التكنولوجيا المالية ، التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، MICROFINANCE GATEWAY ، https://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/.../ar_fintechmena_wamda.pdf

² تقرير ومضة عن التكنولوجيا المالية 2016 ، ص 22 .

³ AT Kearney, 2016: Getting in on the GCC E-Commerce Game. <http://tinyurl.com/jov3bmt>

التكنولوجيا المالية بالتوسع ، حيث أظهرت دراسة أطلقها "إكسبو" أن 88% من الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية تسعى إلى عقد شراكات مع شركات كبرى.¹

(5) عوائق نمو التكنولوجيا المالية في الدول العربية :

الظروف الداخلية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مواتية لاعتماد مزيد من الحلول المالية المبتكرة. فجيل الألفية² الذي يشكل نسبة كبيرة من السكان هو مصدر كبير للمستهلكين المحتملين، كما أن نمو التجارة الإلكترونية يؤدي إلى زيادة الطلب على المنتجات المالية الرقمية، بينما تؤدي زيادة تغلغل الهواتف المحمولة في كثير من بلدان المنطقتين إلى تسهيل الوصول إلى العملاء.

وهناك كذلك طلب كامن كبير على مصادر التمويل البديلة ووسائل المدفوعات العابرة للحدود بسبب ارتفاع أعداد السكان الذين لا يتعاملون مع الجهاز المصرفي، وعدم كفاية الخدمات المصرفية المقدمة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمالة المهاجرة واللاجئين³.

ومع هذا، لا تزال هناك معوقات كبيرة هيكلية ومؤسسية وعلى صعيد السياسات تعرقل نمو التكنولوجيا المالية:

(1-5) ضعف بيئة الأعمال :

في نهاية عام 2016 ، لم تكن هناك سوى الإمارات العربية المتحدة في الرُّبُيع الأعلى في مؤشر ممارسة الأعمال الذي يعده البنك الدولي. لم تزل القيود على دخول الكيانات الأجنبية إلى الأسواق تحد من إمكانية دخول شركات التكنولوجيا المالية العالمية القائمة بالفعل إلى الأسواق.

(2-5) ندرة حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة :

على سبيل المثال، قيمة كل استثمارات حصص الملكية الخاصة ورؤوس الأموال المخاطرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في حالة من الركود عند حوالي مليار دولار وقد تراجعت أكثر في ظل انخفاض أسعار النفط. كذلك يلاحظ أن الاستثمارات لا تزال مركزة في الإمارات العربية المتحدة بينما توجد عدة عوامل مقيدة للنمو، بما فيها القواعد التنظيمية التي تفرض القيود⁴.

¹ Expo 2020 Dubaï & Wamda, 2016: The Corporate Toolkit for Collaborative Entrepreneurship.
<http://tinyurl.com/j25pb8y>

² هناك أكثر من 60 % من سكان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا دون سن الخامسة والعشرين .
³ على سبيل المثال، تحصل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على 8 % من مجموع القروض المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مقابل 18 % في البلدان متوسطة الدخل في أنحاء العالم، ورغم الأهمية البالغة لدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل ودفع النمو في المنطقة (دراسة 2014 Lukonga and others) .

⁴ وتشكل دول مجلس التعاون الخليجي مصدر را رئيسيا لتحويلات العاملين في الخارج، بينما البلدان الرئيسية المتلقية للتحويلات هي أرمينيا ومصر وجورجيا وجمهورية قبرغيزستان والأردن ولبنان وطاجيكستان (دراسة 2016 Lukonga and others) والأردن ولبنان وطاجيكستان (دراسة 2013 BVCA) .

3-5) انخفاض معدلات تغلغل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:

فقد وصلت خدمة الإنترنت إلى جميع البلدان، لكن معدل تغلغلها لا يزال منخفضا في عدة بلدان، وخدمة الإنترنت عالية السرعة محدودة ومكلفة. والبلدان العربية التي حققت أعلى مستويات التقدم هي دول مجلس التعاون الخليجي ولبنان، حيث ارتفعت فيها معدلات تغلغل خدمة الإنترنت والهواتف المحمولة على حد سواء. فحين بلدان أخرى تنخفض معدلات تغلغل كل من خدمة الإنترنت والهواتف المحمولة فيها بسبب عدم إمكانية التواصل فيما بين نظم الدفع الإلكتروني بالأجهزة المحمولة التي تتسبب ف تجزئة في الأسواق، كما أن تكاليف استخدام الأجهزة المحمولة لا تزال ياهضة في كثير من الدول.¹

4-5) محدودية الدعم المؤسسي :

قام عدد قليل للغاية من البلدان بإنشاء حاضنات ومُعجلات (مصر ولبنان والإمارات العربية المتحدة) للمساعدة على زيادة الشركات المبتدئة، أو إنشاء مختبرات تنظيمية(أبو ظبي والبحرين والمملكة العربية السعودية)تسمح لشركات التكنولوجيا المالية والمؤسسات المالية التقليدية باختبار الابتكارات في البيئة الفعلية.²

5-5) انخفاض الوعي المالي و مستويات الثقة في الشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا المالية :

من جانب الطلب، تشكل " فجوة الثقة "ومستويات الوعي المالي قيودا رئيسية أمام الشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا المالية حيث يتطلب استخدام التكنولوجيا المالية كقناة للدفع و توافر الثقة للحد من عدم اليقين واحتواء تكاليف المعاملات³.

وفقا للمسح الذي أجري مؤخرا للشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تبين أن الثقة هي إحدى العقبات الرئيسية، إلى جانب الترويج والمستوى التعليمي للعميل⁴. وقد وردت الإشارة كذلك إلى "فجوة الثقة" كأحد الدوافع الرئيسية لزيادة التعاون على نطاق أوسع بين الشركات المبتدئة في مجال التكنولوجيا المالية والبنوك.

وقد تؤدي الهجمات الإلكترونية إلى اضطرابات في التشغيل، وتكبد الخسائر المالية، والإضرار بالسمعة، أو المخاطر النظامية، وقد تصبح من القيود المعوقة ما لم يتم العمل على تقوية أطر الأمن المعلوماتي. وبرغم أن الخطر الإلكتروني ليس حالة تنفرد بها التكنولوجيا المالية، فإن اتساع نطاق الربط من خلال الحلول الرقمية أدى إلى زيادة نقاط نفاذ القرصنة الإلكترونيين. فضلا على ذلك، برغم أنه لم ينجح سوى عدد قليل من الهجمات الإلكترونية على المؤسسات المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن التقارير تشير إلى ارتفاع عدد الهجمات على البنوك في المنطقة، مع سرعة تطور طبيعة الجرائم الإلكترونية وازديادها تعقيدا. وفي الوقت نفسه، لا تزال استعدادات مواجهة الخطر الإلكتروني بوجه عام تتسم بالضعف في كثير من البلدان.

4 تتجاوز تكلفة باقة أساسية من خدمات الهواتف المحمولة 10 % على من دخل الأسرة في حالة أكثر من 80 % من سكان أرمينيا وجورجيا وجمهورية قبرغيزستان (تقرير World Bank 2017).

² دراسة (He and others 2017) .

³ تقرير WAMDA 2016 .

⁴ دراسة Symantec 2017.

ففي نهاية 2016 ، أشارت التقارير إلى عدم وجود تشريعات بشأن الجرائم الإلكترونية والأمن المعلوماتي إلا في سبعة بلدان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الجزائر ومصر وعمان والمغرب وقطر وتونس والإمارات العربية المتحدة)¹.

6 (مؤشرات مستقبل التكنولوجيا المالية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا :

هناك الكثير من المؤشرات التي تدل على أن التوجه إلى التكنولوجيا المالية في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا سيكون قويا و الطلب و العرض سيعرفان نموا كبيرا . و سنذكر أهم هذه المؤشرات فيما يلي :

6-1) استقرار قطاع المدفوعات:

كانت التكنولوجيا المالية في عام 2010 تعني فقط المدفوعات الرقمية .ومن ضمن الشركات الناشئة القليلة في مجال التكنولوجيا المالية التي تواجدت في ذلك الوقت، كانت جميع هذه الشركات تقريبا تقدم خدمات المدفوعات لتساعد بشكل رئيسي في طفرة التجارة الإلكترونية. في عام 2016 أظهرت المدفوعات أول علامات الاستقرار، على الأقل على مستوى سوق الخليج العربي كان هذا متوقعا لأن الشركات الناشئة التي تقدم خدمات المدفوعات بدأت بزيادة قطاع التكنولوجيا المالية في المنطقة .وحتى في الدول التي تأسست فيها حديثا شركات ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية، فقد تخصصت هذه الشركات في قطاع المدفوعات – مثل "شركة المثالي للخدمات المالية" في العراق والتي انطلقت عام 2016.²

6-2) تضاعف عدد الشركات الناشئة :

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ارتفاعا ملحوظا في معدل إطلاق الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية -حيث تضاعف عدد الشركات الناشئة التي انطلقت بين عامي 2013 و 2015 والآن تقف هذه الشركات عند مفترق طرق: هل نحن على وشك أن نشهد زيادة في أعداد وجودة الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية ؟ أو أن الطفرة الحالية في أعداد الشركات الناشئة زائفة وستتلاشى؟ على افتراض أن قطاع المدفوعات قد بدأ بالاستقرار ووجد مسار نمو مماثل للشركات الناشئة التي تقدم خدمات الاقتراض وقطاعات الموجة الثانية، فمن المتوقع ظهور 250 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بحلول عام 2020.³

6-3) الدعم الحكومي للتكنولوجيا المالية :

تقدم التكنولوجيا المالية فرصة تاريخية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا .مدّة هذه الفرصة قصيرة إلى حد ما - حيث أن المنهجية غير الفعالة ستؤدي إلى ارتفاع معدلات الفشل واستيلاء المنافسين الدوليين على المجال والأخطر من ذلك مغادرة رواد الأعمال الموهوبين في المنطقة إلى سنغافورة ولندن ونيويورك.⁴ ولاستغلال هذه الفرصة يجب على الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا اتخاذ المبادرة. وهذا لا يرجع فقط إلى الأهمية الاقتصادية للقطاع الحكومي الذي يساهم في إجمالي الناتج المحلي وخلق فرص العمل بشكل عام ولكن أيضاً بسبب أن القطاع الحكومي لديه السلطة في العديد من الدول لمنع الحلول المالية الناشئة التي ما زالت غير مرخصة من قبل البنك المركزي.⁵

¹ Rapport IUT 2017.

² مختبر ومضة للأبحاث، 2016 .

³ تقرير التكنولوجيا المالية ، مختبر ومضة للأبحاث ، 2016 ، ص 74 .

⁴ نفس المرجع ص 75 .

⁵ الفصل الخامس، التكنولوجيا المالية :إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، والقوقاز وآسيا الوسطى، آفاق الاقتصاد الإقليمي، أكتوبر 2017 ، ص 75 .

(4-6) التأثير الإيجابي للتكنولوجيا المالية على القطاعات الأخرى :

نمو التكنولوجيا المالية سيعمل على تسريع كامل البيئة الحاضنة للشركات الناشئة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتأثيره الإيجابي غير المباشر على مجموعة من القطاعات، سيجعله ضرورياً للنمو في المستقبل .
تتيح التكنولوجيا المالية مزايا كبيرة للمنطقتين (الشرق الأوسط و شمال) ويمكن أن تخفف وطأة بعض التحديات الحرجة التي تواجهها. فإلى جانب رفع كفاءة تقديم الخدمات المالية وتحسين خدمة العملاء، فإن التكنولوجيا المالية يمكن أن تسهم في تحقيق الأهداف الأوسع وهي الشمول المالي (الاحتواء المالي) وتنويع النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي من خلال عدة قنوات.

(5-6) توسع الخدمات المقدمة من طرف شركات التكنولوجيا المالية :

يتوقع أن ينطلق أن 250 شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا المالية بحلول عام 2020 ، بحيث يترافق ذلك مع إمكانية انخفاض معدل فشل هذه الشركات، وزيادة حصصها في السوق بسرعة، بالإضافة إلى خلقها لفرص عمل جديدة. ولكن لكي تكتمل هذه الدورة الحميدة، يتوجب على الحكومات أن تتدخل لتوفير الأساسيات التي يعتمد عليها كل من رواد الأعمال والمستثمرون والعملاء لنشر الخدمات المالية.

التحالف بين صناع القرار والمستثمرين والشركات الإبداعية ورواد الأعمال، يمكن أن يضع دولة الإمارات بين أكثر المراكز الواعدة في آسيا في مجال التكنولوجيا المالية. كما أن دولاً مثل لبنان والأردن ومصر أمامها فرص جيدة لكي تصبح مراكز واعدة للتكنولوجيا المالية.¹

الخاتمة :

رغم أن النظام البيئي للتكنولوجيا المالية لا يزال في طور النمو في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإن اعتماد هذه التكنولوجيا المالية يكتسب زخماً كبيراً بين البنوك القائمة وغيرها من الشركات. وقد اتخذت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الاستثمارات تزال مركزة في عدد قليل من البلدان. وتقوم الحكومات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بدور رائد في تعزيز ابتكارات التكنولوجيا المالية، بينما جاءت مشاركة الشركات الدولية العاملة في مجال التكنولوجيا المالية لتعطي دفعة أكبر في هذا الاتجاه .

و لتعزيز دور التكنولوجيا المالية في هذه المنطقة ، يمكن اقتراح التوصيات التالية :

- ✓ إجراء تغييرات في الأطر القانونية والممارسات التنظيمية ;
- ✓ وضع أطر للأمن المعلوماتي للعمل بصورة شاملة لتوفير خطط للوقاية من الهجمات ورصدها وتبادل المعلومات بشأنها ومتابعتها والتعافي من أثارها;
- ✓ تحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتمكين مؤسسات الأعمال من الاعتماد على تطبيقات التكنولوجيا المالية المبتكرة;

¹ التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ، MICROFINANCE GATEWAY ،
https://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/.../ar_fintechmena_wamda.pdf

- ✓ تخفيف القيود على الاستثمارات لأجنبية في توفير مزيد من رؤوس الأموال وتسهيل زيادتها بوتيرة أسرع من خلال دخول شركات التكنولوجيا المالية القائمة بالفعل ;
- ✓ زيادة التوعية المالية تسمح بزيادة الاستفادة من الخدمات المالية الرقمية واستخدامها. وينبغي أن تركز برامج التوعية المالية على أطر حماية المستهلك وقد تقتضي وضع قواعد قانونية جديدة لبيان الحقوق والالتزامات داخل المشهد المالي العالمي الجديد ;
- ✓ نظراً للتأثير الإيجابي غير المباشر للتكنولوجيا المالية على الكثير من قطاعات، ودورها المركزي في الإدماج المالي ومحاربة الفساد وتمكين العملاء، يجب على هذا القطاع وضع خطة مركزية لتحقيق اقتصاد معرفة حيوي ومتنوع.

قائمة المراجع :

- 1- الفصل الخامس، التكنولوجيا المالية: إطلاق إمكانات منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان، والقوقاز وآسيا الوسطى، أفق الاقتصاد الأقليمي، أكتوبر 2017 .
- 2- التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، MICROFINANCE GATEWAY : http://www.microfinancegateway.org/sites/default/files/.../ar_fintechmena_wamda.pdf
- 3- ITA Fintech Market Report, 2016
- 4- KPMG Report 2017
- 5- WAMDA Research Lab, 2016
- 6- The Economist, 2013: Why does Kenya lead the world in mobile money? - <http://tinyurl.com/o59nw6t>
- 7- AT Kearney, 2016: Getting in on the GCC E-Commerce Game. - <http://tinyurl.com/jov3bmt>
- 8- Expo 2020 Dubaï & Wamda, 2016: The Corporate Toolkit for Collaborative Entrepreneurship. <http://tinyurl.com/j25pb8y>
- 9- دراسة Symantec 2017.
- 10- Rapport IUT 2017
- 11- Report « «He and others » 2017
- 12- تقرير World Bank 2017
- 13- دراسة BVCA 2013
- 14- دراسة Lukonga and others 2016
- 15- دراسة Lukonga and others 2014